● أخبار قصيرة

صادرات النفط الإيرانية مستمرة دون انقطاع

صرح المدير التنفيذي للشركة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات النفطية إن «صادرات النفط الإيراني مستمرة دون انقطاع، وجميع العاملين في هذا المجال يغتنمون كل فرصة ممكنة لتصدير هذا المنتج ومشتقاته». ونفى حميد بورد، الإثنين، الادّعاءات التي تزعم أن طريقة بيع المنتجات النفطية قد تغيرت وتسببت في خسائر، قائلاً: «كما ذكر قائد الثورة الإسلامية، فإننا نواصل ونسعى لتحقيق التنوع والتعدد في عرض المنتجات النفطية في الأسواق المختلفة؛ لكنني أدحض تماماً الادّعاء بأن هذه الخطوة أدت إلى خسائر». ونوّه بورد إلى أن «ممثلي الشعب الإيراني في قطاع النفط، يقودون عملية بيع النفط ومنتجاته بالشكل المناسب وبجهود حثيثة ونضال دؤوب». ورأى أنه «ليس هناك ضرورة للرد على كل الشائعات، لذلك يتم التركيز على إنجاز العمل الموكل إليهم، ومن خلال جهود مضاعفة على إبقاء المصباح الاقتصادي للبلاد مُضاء».

إيران تستورد ٢٣ طائرة لنقل الركاب

أعلن مساعد هيئة الطيران المدني عن استيراد ٢٣ طائرة خلال العام الماضي، مؤكداً أن تفعيل «آلية الزناد» لن يكون له تأثير على قطاع الطيران، مشيراً إلى أن العقوبات قائمة منذ فترة طويلة، وأن الشركات ستواصل استخدام الطرق البديلة التي اعتمدتها في السابق.
وعن عدد الطائرات التي دخلت إيران حتى الآن، أوضح حميد رضا صانعي: في عهد حكومة الرئيس بزشكيان تم إدخال نحو ٢٣ طائرة، وفي هذه الفترة أيضاً خرجت من الخدمة بعض الطائرات التابعة لشركات طيران محلية بعد انتهاء عمرها التشغيلي. فعادةً مع دخول طائرات جديدة يتم سحب عدد من القديمة من شبكة نقل الركاب. وأضاف: مقارنة بالسنوات الماضية، فإن إدخال الطائرات في الفترة التي مضت من عمر الحكومة الرابعة عشرة كان في وضع أفضل، وبشكل عام دخل عدد أكبر من الطائرات. نأمل أن يستمر هذا المسار، رغم أن القيود الجائرة ازدادت مع وصول إدارة ترامب.

إيران ترسل ١٢٠٠ طن من حديد التسليح إلى تركمانستان

صرّح المدير العام لسكك حديد الشمال بأن محطة رشت أصبحت مركزًا تصديريًا للمنطقة، قائلًا: تم إرسال الشحنة الثانية من حديد التسليح، والبالغة ١٢٠٠ طن، إلى تركمانستان عبر قطارات الشحن.
وقال رحمت رحمت نجاد، الإثنين، في حديث مع وسائل الإعلام: تم إرسال الدفعة الثانية من شحنة تصدير حديد التسليح، والمُحمّلة بـ١٨ عربة تزن ١٢٠٠ طن، من محطة سكة حديد رشت إلى سرخس، ومنها إلى تركمانستان. وأضاف: من خلال تعزيز البنية لتحتية للسكك الحديد في شمال البلاد وزيادة سعة نقل البضائع، أصبح من الممكن تصدير منتجات الصلب بانتظام من منشأ رشت إلى دول آسيا الوسطى. وأكد رحمت نجاد على الدور المهم للنقل بسكك الحديد في التنمية الاقتصادية للمناطق الشمالية من البلاد، قائلاً: إن التركيز على تحسين معايير النقل وجودة خطوط سكك الحديد وزيادة السلامة من شأنه أن يُسهّل ويُسرّع عملية إرسال البضائع، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير الصادرات غير النفطية وازدهارها والنمو الاقتصادي المستدام.

في عام «الاستثمار من أجل الإنتاج»

إحياء وتفعيل ٦٢٥ منجماً راكداً وغير نشط في الحكومة الرابعة عشرة

الوفاق/ يُعدّ إحياء وتفعيل المناجم الراكدة وغير النشطة أحد أهم برامج وزارة الصناعة والتعدين والتجارة، بمشاركة وتعاون القطاع الخاص في الحكومة الرابعة عشرة، والذي انطلق باستثمار بلغ ٢/٣٦٣ مليار دولار.
وفي عام «الاستثمار من أجل الإنتاج»، تم تنفيذ إجراءات من قبل وزارة الصناعة والتعدين والتجارة لجذب استثمارات القطاع الخاص وإزالة العقبات، في إطار إحياء المناجم وتفعيل المناجم الراكدة وغير النشطة. وخلال عام واحد من عمر الحكومة الرابعة عشرة، تم إعادة ٦٢٥ منجماً راكداً وغير نشط إلى دائرة الاستخراج والمعالجة، مما أسفر عن خلق ٥٦٧٤ فرصة عمل مباشرة و ١٨٩٢٠ فرصة عمل غير مباشرة، باستثمار في مجال المناجم بلغ ٢/٣٦٣ مليار دولار.

تيسير الاستثمار وتقليل المخاطر في قطاع المناجم

من القضايا التي تم متابعتها في الحكومة الرابعة عشرة، تماشياً مع شعار العام وتسهيل الاستثمار، تحقيق تخفيض بنسبة ٧٠٪ في المخاطر في قطاع المناجم، مما مهّد الطريق لجذب استثمارات واسعة النطاق. وفي هذا الإطار، يتم جذب ٣٠ ألف مليار تومان استثمارات نقدية من القطاع الخاص، ليتم ضخها مباشرة في قطاع الإنتاج.
هذه الإجراءات التي تنفذها وزارة الصناعة والتعدين والتجارة والهيئات التابعة لها، بما في ذلك الهيئة الجيولوجية والاستكشافات المعدنية للبلاد، وهيئة تطوير وتحديث المناجم والصناعات المعدنية الإيرانية، تتم بشكل مباشر تماشياً مع شعار العام «الاستثمار من أجل الإنتاج»، بهدف إزالة العقبات من أمام العاملين في قطاع المناجم.

استراتيجيات تطوير قطاع المناجم

من الاستراتيجيات المهمة لقطاع المناجم في البلاد هو وضع وثيقة استراتيجية، تم إعدادها في إطار أنشطة وزارة الصناعة والتعدين والتجارة «بما في ذلك المقر، إيميدرو، الهيئة الجيولوجية، منظمة الهندسة، والقطاع الخاص»، ويتم توجيهها من قبل المجلس الاستراتيجي.
وفي هذا الإطار، تم وضع ١٧ استراتيجية رئيسية، و ٧٠ برنامجاً كبيراً، وأكثر من ٢٣٠٠ برنامج عملياتي قابل للرصد على المنصة، كما تشمل الإجراءات الأخرى تنفيذ ٧٠ مشروعاً لإنتاج البيانات الجيولوجية والاستكشافية الأساسية.
في الحكومة الرابعة عشرة، لم تعد الهيئة الجيولوجية تسعى للحصول على شهادات الاستكشاف وتراخيص التعدين، بل ركزت جهودها على إنتاج البيانات الأساسية. لذلك، يتم الآن تكليف جميع المهام التي كانت تقوم بها الهيئة سابقاً إلى القطاع الخاص من خلال الاستعانة بمصادر خارجية.

تنفيذ خمس استراتيجيات لتأمين المعادن الحيوية

قامت منظمة تطوير وتحديث المناجم والصناعات المعدنية الإيرانية «إيميدرو» هذا العام بتنفيذ خمس استراتيجيات لتأمين المعادن الحيوية والإستراتيجية للبلاد. ومن بين هذه الاستراتيجيات: «تحديد دعم الأفكار والمنتجات القائمة على المعرفة» كأحد الحلول الرئيسية لتأمين المعادن الحيوية والإستراتيجية، حيث تم التفاوض مع الشركات القائمة على المعرفة بشأن أربعة معادن تشمل الليثيوم، النيكل، الكوبالت، والبيتومين.
كما يُعدّ «إجراء دراسات لوضع استراتيجيات الاستثمار والتجارة للمعادن الحيوية» من أبرز الإنجازات في هذا المجال.

إجراءات البنية التحتية في مجال التعدين

كان توفير البنى التحتية في قطاع المناجم من الإجراءات الأخرى التي تم متابعتها من قبل الجهات المسؤولة عن قطاع التعدين في الحكومة الرابعة عشرة. وفي هذا الإطار، تم إجراء ١١٠ زيارات إلى مناجم الفحم بحضور وزير الصناعة والتعدين والتجارة أو مندوبيه، مع تقديم ٦٥ تقريراً خبرائياً حول مناجم الفحم.
كما تم متابعة تحسين سلامة المناجم مع التركيز على الفحم، وتشكيل مجموعة تفتيش خاصة لمناجم الفحم في إطار جهود تحقيق السلامة في المناجم خلال هذه الحكومة.

الإجراءات التنظيمية والمؤسسية

في مكتب مراقبة المناجم، تم تشكيل مجموعة خاصة لفحص سلامة مناجم الفحم في وزارة الصناعة والتعدين والتجارة عند وقوع الحوادث. كما تم نشر المسودة الأولى للمادة ٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون المناجم والملاحظة التحتية المتعلقة بها في المجالات الفنية والسلامة وحوادث المناجم، وذلك في إطار تنفيذ اللائحة التنفيذية للمادة ٢٤ من قانون تحسين بيئة الأعمال المستمرة، بهدف الاطلاع وإبداء الرأي من قبل العامة والفاعلين الاقتصاديين على المنصة الوطنية لنشر القوانين واللوائح.
في الحكومة الرابعة عشرة، كان أحد أهم المواضيع في مجال التعدين هو تشكيل المجلس الاستراتيجي للمناجم، الذي يضم في عضويته رئيس «إيميدرو»، وممثل عن القطاع الخاص، ورئيس غرفة الصناعة والتعدين والتجارة، برئاسة وزير الصناعة والتعدين والتجارة. والهدف من تشكيل هذا المجلس هو توجيه وتطوير القضايا والقرارات المتعلقة بقطاع المناجم والاستكشاف بمشاركة وزير الصناعة والتعدين والتجارة.

الذكاء والتحول الرقمي في قطاع المناجم

كان من بين برامج الجهات المسؤولة في قطاع التعدين توقيع عقد استشاري رئيسي وفقاً للبند ٦ من المادة ١٠٧ من الخطة السابعة، بهدف وضع وثيقة التحول الرقمي لـ«إيميدرو» وتنفيذ مشاريع ذكية للمناجم.
وتركز برامج واستراتيجيات الهيئة الجيولوجية والاستكشافات المعدنية على إنتاج البيانات الأساسية، مع التركيز الأساسي على توفير هذه البيانات للقطاع الخاص بأسرع وأسهل طريقة ممكنة.
وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية في قطاع التعدين: الرقمنة والذكاء، ومشروع التحول الثلاثي، وطرق الاستكشاف الحديثة. في مجال الرقمنة، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الجيولوجية والاستكشافية، بينما يركز مشروع التحول الثلاثي على التعاون بين نائب الوزارة للمناجم، وإيميدرو، والهيئة الجيولوجية. كما تم تطبيق طرق استكشاف حديثة ترتكز على الجيوفيزياء الجوية.
ومن الإجراءات الأخرى: استخدام التكنولوجيا المتطورة، والاستفادة من أجهزة الاستشعار المتقدمة، وطرق مثل الاستشعار فوق الطيفي لتحديد المعادن وإنشاء مكتبات طيفية.

إيران خامس قوة تعدينية في العالم

تحتل إيران المرتبة الخامسة عالمياً في الموارد الطبيعية بعد روسيا وأمريكا وكندا والمملكة العربية السعودية، بثروة تقدّر بحوالي ٢٧/٥ تريليون دولار من الموارد الطبيعية، حيث يخصص ما لا يقل عن ١/٤ تريليون دولار من هذه الموارد للمواد المعدنية. وفي حال تحويلها إلى قيمة مضافة، سيصل هذا الرقم إلى حوالي ١٠ تريليونات دولار.
وتمتلك إيران في قطاع التعدين احتياطيات معدنية ضخمة، وطاقة رخيصة، وقوى عاملة ماهرة، مما يلعب دوراً مهماً في تطوير استكشاف المناجم والصناعات المعدنية. كما أن تحديد المناجم خارج الإقليم وتحديد الأقطاب المعدنية في البلاد يعد من مهام القانون السابع للتنمية، مما يساهم بدور مهم في تطوير قطاع التعدين.

تمّ وضع ١٧ استراتيجية رئيسية، و٧٠ برنامجاً كبيراً، وأكثر من ٢٣٠٠ برنامج عملياتي قابل للرصد، كما تشمل الإجراءات الأخرى تنفيذ ٧٠ مشروعاً لإنتاج البيانات الجيولوجية والاستكشافية الأساسية

تحتل إيران المرتبة الخامسة عالمياً في الموارد الطبيعية بعد روسيا وأمريكا وكندا والمملكة العربية السعودية، بثروة تقدّر بحوالي ٢٧/٥ تريليون دولار من الموارد الطبيعية

لتوريد ألواح طاقة شمسية بقدرة ٧٠٠٠ ميغاواط

توقيع أكبر اتفاقية اقتصادية بين إيران والصين

في الاتفاقية الإيرانية - الصينية لهذا العام، تقرر توريد ألواح طاقة شمسية بقدرة ٧٠٠٠ ميغاواط، وسيتم تمويلها من صندوق التنمية الوطني في إيران.
إن استيراد الألواح من الصين - التي تُعدّ الآن أكبر منتج للألواح عالية الجودة والمنخفضة التكلفة - سيمكن من تركيب محطات طاقة جديدة بعشرات الميغاواط بسرعة؛ بالإضافة إلى السعر المناسب، تتمتع هذه الألواح بمعايير دولية من حيث الكفاءة والضمان، كما تمهد الطريق لنقل التكنولوجيا.

دعم الإنتاج المحلي؛ استثمار للمستقبل

من ناحية أخرى، لا ينبغي أن يؤدي الاستيراد إلى تضييق الخناق على المنتجين المحليين. ففي السنوات الماضية، تمكنت الشركات الإيرانية الصغيرة من تحقيق تقدم في تصميم الخلايا الشمسية، وتصنيع الألواح، وتطوير محولات التيار (العاكس).
وحان الوقت الآن لإدراج هذه الشركات في سلسلة توريد المشاريع الكبرى من خلال تخصيص تسهيلات ائتمانية منخفضة الفائدة، وحوافز تصديرية، وضمان شراء المعدات المحلية. هذا الدعم الحقيقي سيكون جسراً للوصول التدريجي إلى الاكتفاء الذاتي التقني.

اتفاقية الـ ٧٠٠٠ ميغاواط مع الصين؛ نقطة تحول

إذا سار التنفيذ وفقًا للخطة، فبحلول نهاية العام القادم؛ بالإضافة إلى تخفيف حمل الذروة الصيفي في السنوات المقبلة، سيتم رسم خارطة طريق للخروج من أزمة نقص الكهرباء في إيران.